الفرق بين الادارة العامة و ادارة الاعمال :

و من سياق ما سبق لا بد من التفرقة هنا بين الإدارة العامة و إدارة الأعمال حتى و إن كانا فرعان لأصل واحد

إن ميدان الإدارة بصفة عامة ، يتصف بالشمول و تنطبق مفاهيمه و نظرياته و تحليلاته على المنظمات الحكومية و منظمات الأعمال الخاصة ،. فكل منظمة عمومية أو عسكرية تعتمد على أساليب متشابهة أو تقوم بوظائف متماثلة بقصد تسيير أنشطتها لكي تحقق أهدافها المرسومة .و تتمثل هذه الوظائف في التخطيط و التنظيم و التوجيه و الرقابة ففي جميع الحالات ، لابد أن تقوم كل منظمة بوظائفها الإارية حتى تحقق أهدافها المنشودة و عليه، فإن الاختلافات بين الادارة العامة و إدارة الأعمال هي إختلافات في الأهداف و ليست اختلافات في العمليات أو الوظائف الإدارية

و باختصار ،فإن الوظائف الرئيسية لأية إدارة بالاضافة الى عملياتها الادارية تؤكد بأن هناك تأثيرا متبادلا بين الادارة العامة و إدارة الأعمال و أن كل فرع يسعى للإستفادة و الاقتباس من الفرع الأخر ، إلا أن هناك اختلافا واضحا و هذا من خلال مايلي:

- **الاختلاف من ناحية وضع الأهداف** : حيث تسعى الادارة العامة الى تحقيق المنفعة العامة و تقديم الخدمة العمومية ،بينما تسعى منظمات الأعمال إلى تعظيم الأرباح و تقليل التكلفة قدر المستطاع
- **الاختلاف من حيث نوعية الخدمات المقدمة و مقابلاتها**
- **الاختلاف من حيث الضوابط القانونية** التي تحكمها و تخضع لها فعلى سبيل المثال نجد أن قطاع الوظيفة العامة في الجزائر يخضع لقانون الوظيفة العامة 06-03 أما قطاع الأعمال بصفة عامة و القطاع الخاص ذو الأهداف الربحية فيخضع لقانون علاقات العمل 90- 11
- **الاختلاف من ناحية الكسب المادي و تقويم الفعالية**
- **الاختلاف من ناحية الاعتبارات الاجتماعية في العمل** [2]
- **الاختلاف من ناحية الاعتبارات التنظيمية**

في حين يرى أخرون أن علاقة الإدارة العامة بإدارة الأعمال من كون الادارة العامة هي الادارة التي تطبق في المؤسسات الحكومية ،حيث أنها ترتبط بسياسات و تشريعات الدولة بشكل

[1] نفس المرجع الأنف الذكر ، ص 46

[2] - عمار بوحوش ، الاتجاهات الحديثة في علم الادارة ، مرجع سابق ، ص ص (29-32)

مباشر ، كما أن هدفها الأول هو تحقيق الخدمة العامة و الرفع من رفاهية المجتمع ، و تخضع الإدارة العامة للقانون الاداري للدولة و نطاق أنشطتها أوسع من إدارة الأعمال

أما إدارة الأعمال فيقل ارتباطها بالدولة و سياستها ، كما أن الهدف الأول لإدارة الأعمال هو تحقيق الربح و تعظيمه ، و تخضع إدارة الأعمال للقانون الخاص ، كما أن إدارة الأعمال يحيط بها جو تنافسي عكس الإدارة العامة التي تكون في بيئة إحتكارية تفرضها الدولة

و مع هذا فللادارة العامة و إدارة الأعمال أوجه التشابه و الاختلاف ، فمن حيث أوجه الشبه نجد أن كليهما يهتم بتنسيق الجهود قصد تحقيق الأهداف المنشودة ، كما أنهما فن وعلم و مهنة و وظيفة في نفس الوقت ، إذ كلاهما يتبنى أطر نظرية وأساليب بحثية لدراسة السلوك الانساني داخل المنظمة بالاضافة الى دراسة كل العمليات و الظواهر الادارية المعروفة ، يضاف الى هذه العناصر المتشابهة عناصر أخرى منها أن العملية الادارية لها نفس العناصر و هي التخطيط و التنظيم و التوجيه و الرقابة و الاشراف و اتخاذ القرارات ، وهذا ما يؤكد التشابه الموجود بين الادارة العامة و ادارة الأعمال ،كما يعتبران نظاما مفتوحا يؤثر و يتأثر بالبيئة التي يعيشانها و يحتويان على نظم فرعية متمثلة في عوامل بيئية داخلية و خارجية ، و من بين نقاط التشابه كذلك التسلسل الهرمي للسلطة في الهياكل و البنى التنظيمية و عليه تتشكل العملية الاتصالية و تقسيم العمل و تخصصه و تحديد المسؤوليات و توزيع و تفويض السلطات

و بالمقابل فللادارة العامة و إدارة الاعمال نقاط اختلاف يمكم إدراجها باختصار فيما يلي :

- أهداف إدارة الأعمال واضحة و متسلسلة مقارنة بأهداف الادارة العامة التي يغلب عليها الغموض و عدم الانسجام الى حد التناقض في بعض الأحيان
- القيادة في الادارة العامة تتسم بعدم الاستقرار بينما على العكس من ذلك تعرف ادارة الأعمال باستقرار قيادتها و استمراريتها الى أبعد الحدود و هو الكفيل بتحقيق أهدافها ، تحقيق الربح بالدرجة الأولى
- مفهوم السيادة و الحصانة مرتبط بمجال الادارة العامة و ليس بمجال إدارة الأعمال[1]
- الهدف الأساسي بالنسبة لإدارة الأعمال هو تحقيق الربح و الفائدة ، بينما لا يعتبر هدفا في الادارة العامة و هو مايطرح اشكالية في قياس مستوى الكفاءة و النجاح
- نشاط المنظمات العامة مقيد الى أبعد الحدود بالنواحي الشكلية و القانونية مقارنة بنشاطات منظمات إدارة الأعمال

[1] - نورالدين حاروش ،رفيقة حروش ، **علم الادارة من المدرسة التقليدية الى الهندرة** .عمان : دار الأيام للنشر و التوزيع ،2015 ، ص ص (25،27)

- تمتد نشاطات منظمات الادارة العامة الى الجمهور بكافة قطاعاته و فئاته ،بينما منظمات إدارة الأعمال توجه نشاطها الى بعض الفئات أو بعض القطاعات المحدودة
- تتعرض منظمات و قيادات الادارة العامة عادة الى المساءلة و المراقبة و الانقياد من طرف الادارة المركزية و السلطة التشريعية و القضائية و حتى الرأي العام و وسائل الاعلام و الاتصال ، بينما يكون مجال مراقبة ادارة الاعمال أضيق بكثير نتيجة توجهها الى فئة معينة من الجمهور
- هدف المنظمات العامة هو تقديم خدمة عامة دون تمييز على أساس مبدأ المساواة بين المواطنين ،و هذا الأمر قد لا يتقيد به قادة منظمات إدارة الأعمال
- وضوح العلاقة بين السياسة و الادارة في منظمات الادارة العامة بينما يغيب تماما في إدارة الأعمال و ليس له ما يقابله
- نظام الحوافز أكثر وضوحا في منظمات إدارة الاعمال لطبيعة النشاط و حرية التصرف لدى القادة بينما يكون أقل وضوحا في الادارة العامة و مع هذا فلكل منهما نظام حوافز يتماشى و طبيعتها
- حجم ونطاق نشاط منظمات الادارة العامة يفوق بكثير حجم و نطاق ادارة الأعمال
- تتميز النشاطات التي تقدمها منظمات الادارة العامة بالتداخل و عدم التنافس بينما يشتد التنافس و محاولة احتكار السوق من قبل منظمات إدارة الأعمال ، خاصة في العصر الحالي عصر العولمة و اقتصاد السوق[1]

[1] - مصطفى عبد الله أبو القاسم خيشم ، **مبادئ علم الادارة العامة** ، طرابلس : الجامعة المفتوحة ، 2002 ، ص ص (76-83) نقلا عن نورالدين حاروش ، رفيقة حروش ، مرجع سابق ، ص ص (26،27)